

# الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

## الدورة العادية 2013

### الموضوع



NS43



3	مدة المجتاز	الفقه والأصول	المادة
5	المعامل	شعبة التعليم الأصيل مسلك العلوم الشرعية	الشعبة أو المسلك

الفقه: (10 نقط)

أولاً:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شَفْعَةٌ» أخرجه البخاري في كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم.

- ❶ اشرح: الحدود - صرفت الطرق.
  - ❷ ماذا يبني على القول الآتي: "الحكمة من مشروعية الشفعة هي رفع ضرر القسمة"؟
  - ❸ متى تجوز الشفعة في التبرعات؟
  - ❹ رتب هؤلاء الشركاء حسب أحقيتهم في الشفعة:  
أ - شريك البائع بصفته موصى له.      ب - شريك البائع في السهم.  
ج - شريك البائع في الإرث.      د - شريك الموروث.
- (2.5ن)

ثانياً:

نفر الشرع من الربا لأضراره المتعددة، ورغب في القرض واعتبره من الفربات التي يتقرب بها إلى الله تعالى.

- ❶ اذكر تعريف ابن عرفة للقرض.
  - ❷ استدل بنص شرعي على ترغيب الشرع في حسن أداء القرض.
  - ❸ ما الفرق بين القرض والقراض؟
  - ❹ بين الأضرار الاجتماعية للربا.
- (3.5ن)

ثالثاً:

قال محمد بن عرفة: "إنما يشترط الحوز في التبرعات الحاصلة في الصحة، فإن حصل الحوز قبل المانع صح

التبرع" شرح مختصر خليل للخرشي.

- ❶ فيم تتجلّى قيمة الحيازة في التبرعات؟
  - ❷ كيف تتم الحيازة إذا كان المتبرع به:  
أ - أرضا.      ب - داراً للسكنى؟
  - ❸ اذكر أربعة مواعظ تحول دون حصول الحيازة.
- (2.5ن)

رابعاً:

ما حكم الصور الآتية مع التعليل؟

- ❶ استبدال ذهب بفضة.
  - ❷ اشتراء قنطرة من قمحجيد بقطار ونصف من قمح رديء.
  - ❸ تصدق شخص مريض مرضًا مخوفاً بنصف ماله.
- (1.5ن)

الأصول: (10 نقط)

أولاً:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخْرُ، وَقُتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتَيمِ، وَالثَّوْلَى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَدْفُ الْمُحْسَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» أخرجه البخاري.

تضمن الحديث حفظ بعض الضروريات:

- ❶ استخرج هذه الضروريات مع تحديد العبارة الدالة عليها.
- ❷ رتب الضروريات الواردة في الحديث.

٣) ايت بمتالين لحفظ المال:

- أ- من جانب الوجود.  
ب- من جانب العدم.

(4ن)

ثانياً:

اتفق العلماء على أن المصالح المقصودة للشارع ثلاثة مراتب: وهي الضروريات، ثم الحاجيات، ثم التحسينيات.

١) عرف في الاصطلاح كلا من: الحاجيات والتحسينيات.

٢) اذكر الأمور الدالة على قصد الشارع إلى المحافظة على المصالح الحاجية.

٣) أملا الجدول بما يناسب مما يأتي بعد نقله إلى ورقة التحرير.

- جواز أكل المينة للمضطر.

- منع الضرر الذي يلزم من إزالته إلهاق ضرر مثله.

- جواز قول الكفر لمن أكره على ذلك وخشي على نفسه الهلاك.

- عدم إجبار الشريك على القسمة التي يتضرر منها أحدهما.

القواعد الشرعية	الفروع المناسبة لها
الضرورات تبيح المحظورات	-
الضرر لا يزال بالضرر	-
	-

(3ن)

ثالثاً:

ما حكم ما يأتي مع التعليل:

١) الاجتهاد في عدد الجلد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَرْبِزُ مَوْلَاهُ حَتَّىٰ تُمَلَّمِرْ بِإِثْوَا بِإِرْبَعَةٍ شَعْدَاءَ فَلِجَلَدٍ وَهُمْ تَمْيِيزُ حَلْكَاهُ﴾

٢) الاجتهاد في المراد بالفروع في قوله تعالى: ﴿وَالْمُهَلَّكَاتُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ فُرُوعٌ﴾

٣) التقليد من عامة الناس في فروع الدين وقضايا الاجتهادية؟

رابعاً: بين ما يجب على المجتهد فعله إذا تعذر عليه الجمع بين الأدلة المتعارضة.

0.75(2.25ن)

# الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

## الدورة العادية 2013

### عناصر الإجابة



NR43



3	مدة المجتاز	الفقه والأصول	المادة
5	المعامل	شعبة التعليم الأصيل مسلك العلوم الشرعية	الشعبية أو المسلط

الفقه:  
أولاً:

- ❶ الحدود: العلامات التي تميز بها الممتلكات بعد قسمها.  
 ❷ أن الشفعة لا تثبت إلا فيما يقبل القسمة، أما ما لا يقبلها فلا شفعة فيه؛ لأن الشريك إذا طلب القسمة لا يجاب إليها.  
 ❸ إذا وجدت قرائن تدل على البيع وتشعر بأن المتعاقدين تحايل وأظهرا التبرع لاسقاط حق الشفيع في الشفعة.  
 ❹ الأول: بـ- شريك البائع في السهم.  
 الثاني: جـ- شريك البائع في الإرث.  
 الثالث: أـ- شريك البائع بصفته موصى له.  
 الرابع: دـ- شريك الموروث.

ثانياً:

- ❶ القرض : "دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً تقضلاً".  
 ❷ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ببعيراً يتقاضاه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطوه»، فقالوا: ما نجد إلا سننا أفضلي من سنّه، فقال الرجل: أوفيتني أوفاك الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطوه، فإن من خيار الناس أحسنهم قضاء». (يقبل كل نص شرعاً مناسب)
- ❸ الفرق بين القرض والقراض: هو أن القراض يدفع فيه أحد الشخصين مالاً للأخرقصد الاتجار فيه مقابل جزء من الربح فيأخذ رأس المال والقدر المتلقى عليه في الربح. بينما في القرض لا يأخذ المقرض إلا ما أعطى للأخر من غير زيادة.  
 ❹ أضرار الربا الاجتماعية:  
 - فقدان التآلف وحصول الكراهية والحق و البغض بين أفراد المجتمع.  
 - استغلال حاجة المحتججين.  
 - تعطيل معانى الفضيلة.  
 - انقطاع المعروف بين الناس من القرض.

ثالثاً:

- ❶ تتجلى قيمة الحيازة في التبرعات: في حسم سبل النزاع بين المتبرع عليه والورثة.  
 ❷ أـ- تتم حيازتها بتسليمها للمتبرع عليه، و تمكينه من التصرف فيها بإزالة جميع ما يمكن أن يعيق هذا التصرف.  
 بـ- بتخلي المتبرع عنها وإخلائها من شواغله، وتسليم مفاتيحتها للمتبرع عليه.  
 ❸ الموت - المرض المخوف - الجنون - السفة - الإفلاس (يكتفى المترشح بذكر أربعة منها).

رابعاً:

- ❶ جائز ، لأنه استبدال بغير صنفه.  
 ❷ غير جائز ، لأنه من بيع الجنس بجنسه متقاضلين.  
 ❸ غير جائز لأن من شروط المتصدق أن لا يكون مريضاً مريضاً مخوفاً.

الأصول:

أولاً:

①

العبارة الدالة عليها	الضروريات
اجتناب الشرك بالله	الدين
اجتناب قتل النفس	النفس
اجتناب أكل الربا وأكل مال اليتيم	المال
اجتناب قذف المحسنات المؤمنات الغافلات	النساء

(2ن) (يقبل كل جواب مناسب)

② الدين - النفس - النساء - المال.

③ أ - من جانب الوجود: إباحة المعاملات المالية.

ب- من جانب العدم: تشريع حد السرقة.

ثانياً:

① - الحاجيات هي: المصالح المفتقر إليها من حيث التوسيعة على المكلفين ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة.

- التحسينيات هي: الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحة. (0.5ن)

② - ابتناء الشريعة على مبدأ رفع الحرج والمشقة على المكلفين.

- مراعاة الشريعة لظروف المكلفين وأحوالهم وخصوصياتهم.

③

الفروع المناسبة لها	القاعدة الشرعية
- جواز أكل الميالة للمضطر.	الضرورات تبيح المحظورات
- جواز قول الكفر لمن أكره على ذلك وخشي على نفسه ال�لاك.	
- منع الضرر الذي يلزمه من إزالته إلحاد ضرر مثله.	الضرر لا يزال بالضرر
- عدم إجبار الشريك على القسمة التي يتضرر منها أحدهما.	

(2ن)

ثالثاً:

① لا يجوز الاجتهاد في عدد الجلد لأنه لفظ لا يحتمل التأويل.

② يجوز الاجتهاد في المراد بالفروع لأن اللفظ مشترك يحتمل أكثر من معنى، فلابد من الاجتهاد لتعيين المراد. (0.75ن)

③ يجوز التقليد في ذلك لاشتبااهه على العامة.

رابعاً:

يجب على المجتهد دفع التعارض عن طريق النسخ إذا علم المتقدم والمتأخر من المتعارضين ، وتكافأ في

القوة.

(0.75ن)